والمسند الى اسم المفعول سواء كان مبنيا للمفعول او مبنيا للفاعل فكيف يقال
ان الالزام لا يوجه منه بناء المفعول ويكتفى بقوله رضي الله عنه انما يعبر
بذلك المتبعية وهي وان اجازت تابعية الوجود لاستلزام نفي المغايرة
اياه بناء على التحقيق من ان نفي الشيء يتبعه اثباته كما في التشكيل
وغيره فقد تستعمل لكنه لا تأتي على وقوع الفعل عسيرا كقوله تعالى لا
يكادون يفقهون حديثا وهو المراد هنا فتأمل واما الهمزة التي
للوصل في اول الفعل المبني للمفعول نحو الضم في الضم
اي المضموم تثلثي اي يكون مضموما ما عدا الابتداء كقولك مبتدأ
استخرج المال فانه بضم الهمزة لفظا بضم التاء وكقولك ذاك استخرج
سرا بضم الهمزة ايضا لفظا بضم التاء ومثلث مثالين للاشارة الى ان
لا فرق بين الصلة وغيرها وقد تم بحمد الله محث قسمي الفعل الماضي
باستقلاله الجاء اللوزي فيما ذكر اما بناء المجهول والاتيان به عرضي فكذا
اليبت وضربه للاكرام وبعد انقضاء الكلام على محث الماضي نشرع
فيما يليه وهو باب الفعل المضارع وقدم على الامر لشرفه
بمضارعة الاسم والاعراب ولانه يدرج عنه على ما ذهب اليه الكوفيون و
الاصل مقدم على الفرع وكذا التقدم على اسم الفاعل والمفعول لاخذ
هما منه وان قلت هذه العلة غير تامة لعدم جريانها فيما كان
بمعنى الماضي منهما كما تاضاربا زيد امس ومضروبه امس اذ لا
يجوز دعوى اشتقاقهما من المضارع لوجوب كونه موافقا للمشتق
منه في المعنى قلت لا اعتبار للزمان في مفهوم اسمي الفاعل والمفعول
وضعا وانما عرض ذلك في الاستعمال بقرينة هاهنا وعدم
اشتقاقهما منه باعتبار ما وضع له مما مر فتدبر واشرنا الى الثلاثة
بقولنا فاعلم ان فيه اي في المضارع وجوها ثلاثة باعتبار
اللغة المشار اليها بقولنا فاعلم ان فيه اي في المضارع وجوها ثلاثة باعتبار
ما وضع واحد فيها اخوان وقد عد وقيل من الضرع بالكسر وهو المثل حيث
قلنا

قلنا اما الفعل المضارع الذي فهو اشتمل الاسم لفظا ومعنى واستحق الاعراب
اما بالفظ فلما مر واما بالمعنى فلان اسم الفاعل مثلا كما فيه ضرب
وكذا المزيد فيه للتخصيص بالحرف نحو ضرب اما الاسم نحو الرجل يفيد
التعريف الذي تخصصه بمعين بعد طروه للكل واحد على البدل واما
المضارع فكسوف فوقوع نحو التجيئني الذي يختصه بالاستقبال
بعد طروه له والحال واما معنى فلانه يطلع الموجود في المحلين كما
رأيت من حال الرجل وسوف فوقوع قبل التخصيص بالحرف فان كل
واحد منهما اطلع على البدل من افراده حقيقة واحدة وطلوع فوقوع
مثلا لواحد من مدة لا بين مختلفين وضعا اللفظ لكل واحدة منهما
حقيقة على المختار وكون المضارع مشتركا واما استحقه الاعراب فدخول
لام الابتداء عليه كقولنا لزيد يضرب الآن او غدا ونحو ان ربك ليحكم
بينهم يوم القيامة وقد ذكر الجمهور وجه ابراز الكلام بان وجه الشبه بينهما
هو انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب عليه على
صيغة واحدة كما يعرض ذلك للاسم ولا يميز بينهما الا الاعراب كما في
مسئلة لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم هو والفعل شريكين
في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب فقال والجمع بينهما
بالابطاء والتخصيص وهو دخول لام الابتداء او مجاورة اسم الفاعل
لان المشابهة بصفة الامور المعزل عما جيء به الاعراب لاجله تستلزم
المشابهة التي اعتبرتها النحاة واردت بيانه فمحذ انعامه
وجزيل احسانه هو الفعل الذال معنى اي حدث عند انعامه
مستقبلا نحو سيقوم او حاضرا اي الآن نحو يقوم الآن كما سيأتي وقيدنا
دلالته على ما ذكر بالوضع ليخرج به ما دل على ذلك بغير كالمضارع المقترن
بإذا فانه شرط كما مر واعلم ان المراد بالزمن الحاضر هو القدر المشترك
بين الزمان بي والحال فانه لم يوضع بحيث يدل على بعض معانيه
واستعمال بعضها فيكون المضارع الحال هو المقترن بوجود لفظ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)